تحرك عاجل

أتمَّ مدة الحكم في مارس/آذار 2015، ولا يزال سجينًا

كان من المقرر الإفراج عن وليد يونس أحمد في 6 مارس/آذار 2015، إلا أنه لا يزال بالسجن في إقليم كردستان العراق لِما يربو على عامٍ، وذلك بعد إتمامه لمدة خمسة أعوامٍ بالسجن، التي كان قد حُكم بها عليه، وبذلك، فإنه مُحتجزٌ تعسفيًا، ومن ثَمَ، يجب الإفراج عنه على الفور.

أتمَّ العراقي **وليد يونس أحمد**، المُحتجز لِما يربو على 16 عامًا، مدة السجن المحكوم بها عليه في 6 مارس/آذار 2015، ولكن لم يُفرج عنه كما كان مقررًا، إذ أنه لا يزال مُحتجزًا بسجن "زركا" في مدينة دهوك بإقليم كردستان العراق. فلم تُطلعه أو أسرته السلطات على أي تُهمٍ جديدة منسوبة إليه. ووفقًا لآخر ما أُتيح من معلوماتٍ لمنظمة العفو الدولية، انسحب محاميوه من القضية، بعدما استشعروا أنهم قد استنفدوا جميع السُبل القانونية.

ويُذكر أن "منظمة العفو الدولية" قد راسلت حكومة إقليم كردستان مرتيّن – في مايو/أيار 2015 ومارس/آذار 2016 – مستوضحةً للأسباب وراء استمرار احتجاز وليد يونس أحمد؛ إلا أنها لم تُجب عن ذلك قط. وفي 6 يونيو/حزيران 2016، اعتمد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي الذي يفيد بأن احتجاز وليد يونس أحمد احتجازًا تعسفيًا، ودعا حكومة إقليم كردستان إلى أن تُفرج عنه وإلى أن تقدم له التعويضات الوافية.

ويُذكر أن وليد يونس أحمد قد اعتقل في فبراير/شباط 2000، وقضى الثلاثة الأعوام الأولى من فترة سجنه في ظل ظروفٍ ترقى إلى ظروف الاختفاء القسري. وظل مُحتجزًا دون توجيه تهمةٍ له حتى عام 2010، ويقول بإنه كان يتعَّرض للتعذيب مرارًا وتكرارًا في أثناء تلك الفترة. وفي 17 مارس/آذار 2011، صدر بحقه حكمٌ بالسجن لمدة خمسة أعوامٍ لإدانته بـ"إرسال أوامر وتعليمات من داخل السجن إلى أتباعه في كِركوك والموصل بتنفيذ هجمات إرهابية في دهوك في 2009،" حيث أخذت المحكمة في الحُسبان الوقت الذي قضاه في الاحتجاز السابق للمحاكمة، عقب استجوابه، لا العشرة أعوام التي كان مُحتجزًا خلالها دون توجيه تهمةٍ ضده. وتعتبر "منظمة العفو الدولية" أن التُهمة، التي نُسبت إلى وليد يونس أحمد واستخدمت لإصدار الحكم بحقه، تُهمةٌ مُلفقة، وأن محاكمته في 2011، التي أُدين على أثرها، محاكمةٌ جائرة.

يُرجى الكتابة فورًا بالكردية أو بالإنجليزية أو بالعربية بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات إلى الإفراج عن وليد يونس أحمد فورًا؛
- ولدعوتها إلى إجراء تحقيقٍ ناجِز ومستقل يتسم بالحيدة حول مزاعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- ولدعوتها إلى تقديم التعويضات الوافية له.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 16 أغسطس/آب 2016 إلى:

الرئيس

مسعود البارزاني

ديوان رئاسة إقليم كردستان

صندوق بريد 60

أربيل

العراق

تويتر: @masoud_barzani

البريد الإلكتروني: http://www.presidency.krd/english/contact.aspx?sm=

المخاطبة: فخامتكم

رئيس مجلس القضاء

القاضي أحمد عبد الله زبير

المجلس الأعلى للقضاء

حكومة إقليم كردستان

أربيل

العراق

البريد الإلكتروني: nusinga@kjc.krd

المخاطبة: سيادتكم

وزير الداخلية

كريم سنجاري

وزير الداخلية

حكومة إقليم كردستان

أربيل

العراق

إلى عناية رئيس "لجنة التقييم والرد على التقارير الدولية" د. ديندار الزيباري

البريد الإلكتروني: dindar.zebari@krg.org

المخاطبة: معاليكم

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني طريقة المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA 148/15، ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE14/2016/2015/en/

تحرك عاجل

أتمَّ مدة الحكم في مارس/آذار 2015، ولا يزال سجينًا

معلومات إضافية

اعتقلت عناصر "الأسايش،" وهي هيئة الأمن بإقليم كردستان العراق ذي الحكم الشبه ذاتي، وليد يونس أحمد الذي تعرض للاختفاء القسري؛ في 6 فبراير/شباط 2000 بعاصمة الإقليم أربيل. ولم تعلم أسرته بمكانه أو حتى ما إن كان حيًا لثلاثة أعوامٍ لاحقة.

وقال وليد يونس أحمد بأنه كان يتعرض للتعذيب، أثناء الثلاثة أعوام. وبعدما أضرب عن الطعام احتجاجًا على ذلك، أُودع داخل الحبس الانفرادي. وكان يُنقل حينئذٍ بين السجون، بلا مبرر. وهو الآن مُحتجزًا داخل سجن "زركا" بمحافظة دهوك في إقليم كردستان العراق.

وحريٌ بالذكر أن وليد يونس أحمد ينتمي إلى الأقلية العرقية التركية في العراق. وقبل اعتقاله، كان يعمل مترجمًا ومنسقَ برامج لدى إحدى محطات الراديو والتليفزيون المحلية، تابعة كما يبدو لحزب "الحركة الإسلامية في كردستان" المعارض. وكان قد حضر اجتماعًا للحزب، قبل اعتقاله بقليل، ثم بعد ذلك، استقل سيارةً أوقفتها الشرطة وقامت بتفتيشها. وزعمت الشرطة أنها قد عثرت على مادة متفجرة داخل السيارة، ومن ثَمَ اعتقلت وليد يونس أحمد الذي نفى أي علمٍ بالمتفجرات. كما اعتقل سائق السيارة، وأُفرج عنه بعد ذلك بثلاثة أشهر.

وقد زار وفدٌ من "منظمة العفو الدولية" وليد يونس أحمد في السجن في يونيو/حزيران 2010، كما قد أثار قضيته في عدة مناسبات أمام السلطات المختصة في إقليم كردستان العراق. وخلال أحد الاجتماعات، أخبر مسؤول حكومي رفيع المستوى الوفد أنه على الرغم من عدم توجيه أي تهمةٍ رسمية إليه، لا يمكن الإفراج عنه أبدًا، وذلك لأنه شخصٌ خطير. وهكذا، ما انفكت "منظمة العفو الدولية" تناضل دفاعًا عن وليد يونس أحمد منذ ما يربو على خمسة أعوامٍ.

الاسم: وليد يونس أحمد

الجنس: ذكر